



المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوي

مونتريال، كندا، من ١٦ - ٢٠/١١/٢٠٢٦

البند ٣ من جدول الأعمال: تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية

٣-٣: تعزيز آلية التخطيط لحالات الطوارئ وحماية المستهلك من أجل منظومة طيران تتسم بالمرونة

مجموعة أدوات تطوير السياسات للتخطيط للطوارئ في مجال

الطيران وتعزيز القدرة على تجاوز الأزمات

(مقدمة من تايلند)

الموجز التنفيذي

تُظهر الاضطرابات العالمية الأخيرة أن الصدمات الخارجية التي يتعرض لها النقل الجوي باتت متكررة وشاملة. وعند وقوع الاضطرابات، تهدد التعطيل التشغيلي بصورة مباشرة الجدوى المالية لشركات الطيران، والربط الجوي على الصعيد الوطني، والاستقرار الاقتصادي الكلي. ولم تعد تدابير الإغاثة الارتجالية والتي تُوضع كرد فعل كافية لضمان قدرة القطاع على تجاوز الأزمات على المدى الطويل.

تعرض هذه الورقة إطاراً عاماً للاستعداد الاستباقي للأزمات وضمان الاستمرارية الاقتصادية. ويستند الإطار إلى الرصد المستمر للمخاطر وإلى مجموعة متكاملة من الأدوات لتطوير سياسات الطيران، ويوفر مرونة تنظيمية منظّمة ضمن سبعة أبعاد أساسية للسياسات وآلية تفعيل من أربع مراحل. وتقتصر الورقة إجراءات ملموسة للدول الأعضاء ولمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) لوضع أطر منسقة قائمة على البيانات للاستجابة للطوارئ وتعزيز القدرة على تجاوز الأزمات من الناحية الاقتصادية.

الإجراءات: يُدعى المؤتمر إلى النظر في هذه الورقة وإقرار الإجراءات الواردة في القسم ٥ منها.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف الاستراتيجي "التممية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد.
المراجع:	القرارات التي اعتمدها الدورة الثانية والأربعون للجمعية العمومية، الطبعة المؤقتة، أكتوبر ٢٠٢٥ (قرار الجمعية العمومية للإيكاو ٤٢-١٣) خطة الإيكاو الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠

١- المقدمة

١-١ اعتمدت الدول الأعضاء، في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العمومية، القرار ٤٢-١٣ الذي يقر بأن "بإمكان جميع الدول أن تنتفع من إدراج استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في خططها الاستراتيجية الخاصة بقطاع النقل الجوي"، مؤكداً على "الحاجة إلى تنسيق الاستجابة السياسية والعملية على أنسب المستويات في مواجهة الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن الأنشطة البشرية والتي تبلغ نطاقاً إقليمياً أو عالمياً". وتسعى الورقة، من خلال إنشاء مجموعة أدوات متكاملة لتطوير سياسات الطيران بالاستناد إلى البيانات، إلى تفعيل هذه الالتزامات العالمية عملياً، وتوجيه سلطات الطيران المدني للانتقال من تدابير الإغاثة الارتجالية وغير المنسقة إلى التخطيط المؤسسي للطوارئ وتعزيز قدرة القطاع على تجاوز الأزمات على المدى الطويل.

٢-١ وقد أبرزت السنوات الأخيرة مدى تعرض الطيران المدني لصدمات خارجية متتالية. فبعد جائحة فيروس كورونا، أدت التوترات الجيوسياسية والقيود المفروضة على المجال الجوي إلى تحويل مسارات عدد كبير من الرحلات وإلى تقلبات حادة في أسعار الطاقة. وفي تايلند، ارتفعت أسعار وقود الطائرات Jet A-1 من ٨٠ دولار أمريكي إلى أكثر من ٢٠٠ دولار أمريكي للبرميل خلال فترات الذروة، مما رفع حجم إنفاق شركات الطيران على الوقود لدى من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة من إجمالي تكاليف التشغيل. وأسفرت هذه الزيادة في الأسعار عن إلغاء ٢٣٤ ٦٥ رحلة وفقدان ١٢,١٦ مليون مقعد خلال عام ٢٠٢٦.

٣-١ وعلى الرغم من أن التدخلات الطارئة، مثل الإعفاء من الرسوم، وخفض إيجارات المطارات، وتمديد آجال سداد الائتمان، وإتاحة مرونة مؤقتة في الإجازات، قد وفرت تخفيفاً فورياً لضغوط التدفقات النقدية، لم تكن هذه التدابير سوى رد فعل للضرورة. وتتطلب إدارة الاضطرابات المتكررة على مستوى النظم أن تنتقل سلطات الطيران المدني من صور الإغاثة غير المنسقة إلى آليات مؤسسية للتخطيط للطوارئ تحمي استمرارية العمليات واستقرار القطاع.

٢- البُعد الخاص بالسياسات في القدرة على تجاوز الأزمات

١-٢ لمعالجة الاضطرابات متعددة الأوجه، تحتاج سلطات الطيران المدني إلى إطار عام شامل يغطي سبعة أبعاد أساسية فيما يخص السياسات:

البُعد	النطاق والهدف التنظيمي
١- السلامة والرقابة التنظيمية	الحفاظ على معايير عالية للسلامة مع تطبيق قدر مناسب من المرونة القائمة على المخاطر في منح الإجازات والشهادات وعمليات التفتيش.
٢- القدرة التشغيلية	إدارة المجالات الجوية وسعة المطارات المحدودة، وتحسين قواعد تخصيص الخانات الزمنية، وتيسير التحويل الديناميكي للطرق الجوية.
٣- الأمن والتسهيلات	الحفاظ على المستوى الأساسي لأمن الطيران مع تبسيط إجراءات التخليص لأطقم الطائرات والمساعدات الإنسانية والشحنات الحيوية.
٤- القدرة على تجاوز الأزمات من الناحيتين الاقتصادية والمالية	دعم السيولة والاستمرارية المالية لشركات الطيران والمطارات ومقدمي خدمات الطيران من خلال تدابير شفافة ومؤقتة وغير تمييزية.

٥- الربط الجوي الاستراتيجي	حماية الممرات الجوية الأساسية المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك سلاسل الإمداد ورحلات الإعادة إلى الوطن.
٦- الاحتفاظ بالقوى العاملة	حماية الكفاءات الأساسية في مجال الطيران بمنع التسرب المفاجئ للقوى العاملة وتيسير تجديد الإجازات بمرونة.
٧- تبادل المعلومات المنسق	إنشاء قنوات للتبادل المنظم للبيانات في الوقت الفعلي بين السلطات الحكومية ومشغلي القطاع والشركاء الدوليين.

٣- كيفية عمل مجموعة أدوات السياسات

١-٣ عملية التفعيل ذات المراحل الأربع

١-١-٣ ينبغي أن يعمل أي إطار فعال للطوارئ من خلال آلية تدريجية يجري ضبطها وفقاً للرصد المستمر للمخاطر وتحليل البيانات التشغيلية:

المرحلة	التركيز التشغيلي	الإجراءات التنظيمية الرئيسية
المرحلة ١: التأهب	الرصد الاعتيادي لأبرز المؤشرات الاقتصادية والجيوسياسية والتشغيلية.	مراجعة ترتيبات الطوارئ، والتحقق من صحة بيانات خط الأساس، وتحضير وثائق الإعفاء التنظيمي مسبقاً.
المرحلة ٢: التفعيل المبكر	تشير الإنذارات المبكرة إلى احتمال حدوث أزمة على مستوى النظم قبل صدور توجيهات دولية رسمية.	تنفيذ تدابير أولية قائمة على المخاطر بصفة مؤقتة لاحتواء الآثار التشغيلية والمالية الأولية.
المرحلة ٣: الاستجابة للأزمة	تعطّل شديد الخطورة على مستوى النظم مع تأكد الآثار التشغيلية والاقتصادية.	تطبيق تدابير محددة الهدف للمرونة التنظيمية، وتدخلات مؤقتة لضمان الاستمرارية المالية، وتيسير الخانات الزمنية، وتعديل الطرق الجوية.
المرحلة ٤: التعافي والانتقال	استقرار الظروف التشغيلية وعودة حركة السوق إلى مستويات خط الأساس المعتادة.	التخلص التدريجي والمنهجي من تدابير المرونة الطارئة، وإجراء مراجعات ما بعد الحدث، واستعادة الرقابة التنظيمية المعتادة.

٣-١-٢ التأهب الدائم والاختبارات بالمحاكاة

٣-١-٢-١ يجب الإبقاء على آليات التخطيط للطوارئ بوصفها عمليات مؤسسية دائمة، وليس قرارات تُتخذ كرد فعل إثر وقوع حدث ما. وتُعد تمارين المحاكاة الدورية القائمة على السيناريوهات، والتقييمات اللاحقة للاضطرابات، والتشاور المستمر مع الجهات المعنية أموراً أساسية لضبط قدرات الاستجابة والحفاظ على المرونة المؤسسية.

٤- الخاتمة

١-٤ نظراً لتزايد وتيرة الاضطرابات العالمية ومدى تعقيدها، يتعين أن تنتقل سلطات الطيران المدني بحزم من إدارة الأزمات بأسلوب رد الفعل إلى الاستعداد الاستباقي والمؤسسي. فالاستجابات غير المنسقة على صعيد السياسات تزيد من هشاشة القطاع وتفتت الأسواق وتطيل أمد التعافي الاقتصادي.

٢-٤ ومن شأن إنشاء مجموعة أدوات متكاملة للسياسات في الطيران، اعتماداً على رصد البيانات في الوقت الفعلي، ومعايير شفافة للتنفيذ، وتنسيق منظم بين الجهات، أن يمكن سلطات الطيران المدني من تقليص أوقات الاستجابة بدرجة كبيرة، والحفاظ على الربط الجوي الحيوي، وتعزيز قدرة الطيران العالمي على تجاوز الأزمات.

٥- الإجراءات

١-٥ يُدعى المؤتمر إلى القيام بما يلي:

أ) دعوة الدول الأعضاء والجهات المعنية في قطاع الطيران إلى الإقرار بأهمية تعزيز التأهب لأزمات الطيران من خلال الرصد القائم على البيانات وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة فيما يخص السياسات، لتحسين قدرة قطاع الطيران على تجاوز الأزمات وتحسين استدامته الاقتصادية؛

ب) دعوة الإيكاو لوضع إرشادات عالمية ومبادئ مشتركة للتأهب لأزمات الطيران ورصد المخاطر والاستجابة التنظيمية المنسقة ضمن أطرها الاستراتيجية الطويلة الأجل.

— انتهى —